اهل الظاهر واليه ذهب الشافعي في القديم واحمد في احدى روايتيه
وذهب الجمهور كابن عباس وابن عمر والحسن والنخعي والزهري ومالك
وابي حنيفه والشافعي في الجديد الى التسويه في الجزاء بين العامد والناسي
والخاطئ لان النسيان عذر في رفع الاثم لا رفع المغرم وشهادة الاصول
قاضيه بذلك كقتل الخطا وسائر المتلفات وقال الزهري وجب الجزاء في العمد
بالقرآن وفي الخطا بالسنه وقال ابن جريج قلت لعطا ومن قتله منكم متعمدا
فمن قتله خطأ يغرم وانما جعل الغرم على من قتله متعمدا قال لعظم بذلك حرمات
الله ومضت به السنن وقال سعيد بن جبير ورد القرآن بالعمد وجعل
الخطا تغليظا واجاب هؤلاء عن ذكر العمد في الايه باجوبه احدها ان
ذكر العمد خرج مخرج الغالب فهو للتغليب لا للتقييد ثانيها ان وصف
العمد ذكر لتعلق به بعض الاحكام المختصه به وهو ذوق الوبال المذكور
في آخر الايه وهذا ضعيف لان الوبال المذوق هو الجزاء وذلك الجزاء لا يختص
به العمد بل احسن من ذلك ان يقال ذكر ليتعلق عليه العفو اذ العفو مختص
بالعمد بدليل قوله تعالى ومن عاد فينتقم الله منه والانتقام غير المعفو وهو
امر زائد على الجزاء وهو مختص بالمتعمد ايضا فكانه اراد من قتله منكم
قبل ورود النهي جاهلا فعليه الجزاء وعفا الله عما سلف كما قال تعالى
وان تجمعوا بين الاختين الا ما قد سلف ان الله كان غفورا رحيما ولا
تعارض مفهوم الخطاب وترك اعتباره الصيف قال بعض السلف في الايه
قولا وجعله هذا ونابلا وهذا اذا قتل الصيد متعمدا ذاكرا لاحرامه فقد حل وعليه
الحج له كما لو تكلم في الصلوه او احدث فيها قال مجاهد كقوله تعالى
بعد ذلك ومن عاد فينتقم الله منه ولو كان ذاكرا لاحرامه لوجبت عليه
العقوبه لاول مره ونحو قوله تعالى سعيد بن جبير حين سئل عن ذلك فقال
نعم يحكم عليه فيخلع اي يخرج عن حكم المحرمين وهذا المذهب فيه ضعف
لما قد منه من الاحتمال الذي هو احسن الاجوبه ان شاء الله ولا يصح اعتباره
بالصلوه لما بينهما من الاختلاف في الشرائط والصفات فان قلت فبين لنا
حقيقة المثل الذي اوجبه الله تعالى فظاهر الخطاب يقتضي ان الجزاء المثل لما
قتل لا ما قتل قلت اختلف القراء في هذه الكلمه فقرا اهل الحجاز والبصره
والشام بخفض المثل على الاضافه وقرا اهل الكوفه بتنوين جزاء ورفع مثل
على الصفه للجزاء واما قراءة الرفع فسليمه من الزياده والمجاز واما قراءة الخفض
فان المثل تزيده العرب لتفخيم المشبه به كقول الشاعر

مثلي لا يقبل من مثلك كذا ومنه قوله تعالى ليس كمثله شيء وحقيقة
المثل في لسان العرب التشبيه في الصوره فاوجب الله سبحانه تشبيه
الصيد من النعم الذي هو من غير جنسه لكونه يشبهه من بعض الوجوه
وبهذا قال الجمهور العلما الا ابا حنيفه فانه تاول المثل بالمثل المعنوي وحمله
على القيمه لان ذلك هو القياس في سائر المتلفات فالعبد تغرم بالقيمه
وكذا الغرم يعتبر اخر من جنسه فكيف من غير جنسه ولانها تغرم الصيد الذي
لا مثل له في الصوره والذي لا مثل له ولانها تغرم الصغير والكبير وغاذنه
اتباع القياس وترك الظواهر وهذا القول محجوج بخمسه اوجه لا
تاويل لها احدها تقييد القرآن بكونه من النعم فبين جنس المثل الذي
هو الجزاء وحمله على ان النعم هو الصيد خلاف المعروف من اللسان ثانيها
القراءة بالرفع والتنوين مبينه لقراءة الاضافه ولو لم يحمل عليها اذا الى
تعارض القراءتين ثالثها قوله تعالى هديا بالغ الكعبه والهدي يطلق
في عرف اللغه والشرع على ما ساقه المحرم الى الحرم رابعها اجماع
الصحابه رضي الله عنهم على الحكم بالنعم في الجزاء دون القيمه خامسها
استعمال المثل في الصوره حقيقه وفي القيمه مجازا والحقيقه مقدمه على
المجاز ثم نقول لا يخفى على ذي نظر اعتنا الشرع بارافه الدما على وجه
الشك لما فيه من القبائح والتعظيم لشعائر الله جل جلاله قال الله سبحانه
وتعالى لن ينال الله لحومها ولا دماؤها ولكن يناله التقوى منكم
وامتناك الاجماع مع ورود الشرع اوجب على علما الشرع واليق بهم
ولا سيما في مناسك الحج فاكثرها مما لا يعقل معناها فان قلت قد
قال الله تعالى او كفاره طعام مساكين او عدل ذلك صياما والطعام
والصيام ليس بمثل صوره فدل على اعتبار المثل المعنوي قلت سبحان
الله ما احسن ما قلت حيث الطف الله بالحج عليك اما ترى الله سبحانه
وصف الطعام والصيام بكونهما كفاره ووصف الجزاء من النعم لكونه مثلا فبين
ان هذا الجزاء كفاره كسائر الكفارات والكفارات منصوصات لا يجوز
عندك القياس فيها وفي الايه دلاله على ان الجماعه اذا قتلوا صيدا فليس عليهم
الا مثل ما قتلوا وهو جزاء واحد لان الحل في مقابله القتل الا في قول يحيى
اخذ الشافعي ويدل له قضاء عمر وعبد الرحمن بن عوف الاتي قريبا وما روي عن ابن
عباس رضي الله عنهما في قوم اصابوا ضبعا فقال عليهم كبش يتحاورونه بينهم
وخرجه الدارقطني مثله عن ابن عمر رضي الله عنهما قال مالك وابو حنيفه على كل
واحد جزاء لان كل واحد منهم ارتكب محظورا في احرامه وعلى قياسها اذا قتل

صوابه والمخطي

كيف

من النعم كذا في نسخة وفي اخرى من النعم

ملى